

مقتل ضابطين كبيرين بتفجير انتحاري والقضاء على 55 من «داعش» في العراق

معصوم يدعو إلى عدم تجاوز الدستور... والعبادي يؤكد قانونية إصلاحاته



بلدة بيجي الشمالية ومصفاها النفطية، وهي المصفاة الأكبر في العراق، هي معركة حاسمة في القتال ضد تنظيم «داعش». وأضاف: «الانتصار في معركة بيجي وتحريرها بشكل كامل مهم جداً، لأنها تعتبر فصلاً مهماً جداً في كسب المعركة النهائية ضد العصابات الإرهابية»، وذلك خلال زيارة قام بها العبدي الثلاثاء الماضي لمحافظة صلاح الدين.

التابعة لقوات الحشد الشعبي عن تدمير رتل تابع لتنظيم «داعش» وقتل من فيه، كان متوجهاً من قضاء الشراف إلى بيجي. فيما أعلنت حركة «النجباء»، أحد فصائل الحشد الشعبي، سيطرتها مع القوات الأمنية على قل البو جراد وقتل عدد من عناصر «داعش» وتدمير ألياتهم. يذكر أن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبدي قال إن معركة السيطرة على

كلام العبدي جاء خلال لقائه بعدد من النخب الإعلامية والثقافية والمحللين السياسيين. ميدانياً، أعلنت قيادة العمليات المشتركة أمس مقتل ضابطين كبيرين في الجيش العراقي أحدهما نائب قائد عمليات الأنبار بهجوم، وتبني تنظيم «داعش» في وقت لاحق مسؤوليته عن العملية. وجاء في بيان لقيادة العمليات المشتركة أن نائب قائد عمليات الأنبار اللواء الركن عبدالرحمن أبو رغييف، وقائد الفرقة العاشرة العميد الركن سفين عبد المجيد، قتلوا إلى جانب سقوط عدد آخر بين قتيل وجريح. هذا ولم يفصح البيان عن الحصيلة النهائية للتفجير. يذكر أن قائد عمليات الأنبار أصيب أيضاً بسقوط ذقيفة في منطقة البوعينه شمال شرقي الرمادي. وأسفرت اشتباكات وعمليات عسكرية مختلفة نفذتها القوات العراقية في محافظتي الأنبار وصلاح الدين وقوات البيشمركة في محافظة كركوك عن مقتل 55 عنصراً من تنظيم «داعش» أول من أمس. ففي محافظة الأنبار تمكنت القوات الأمنية مدعومة بالحشد الشعبي من تدمير رتل مؤلف من 5 أليات تابعة لمسلحي تنظيم «داعش» وقتل 13 منهم خلال قصف مدفعي على ناحية البغدادي. وفي منطقة الخالدية شرق الرمادي، مركز محافظة الأنبار، قتل 9 أفراد من تنظيم «داعش» خلال عملية عسكرية، كما دمرت طائرات من طراز «سوخوي» تابعة للقوة الجوية العراقية عدداً من مقرات التنظيم في الأنبار. وأعلنت حركة «الإبدال» إحدى فصائل الحشد الشعبي تدمير ثلاث مدرعات تابعة للتنظيم في حصيبة الشرقية شرق الرمادي وقتل من فيها.

دعا الرئيس العراقي فؤاد معصوم إلى عدم تجاوز الدستور وعدم إيقاف العمل به، فيما أكد رئيس الحكومة حيدر العبدي أن الإصلاحات الأخيرة التي قام بها دستورية وقانونية ولن يتراجع عنها. وأكد معصوم في خطاب متلفز أول من أمس، أهمية بذل المزيد من الجهود الإصلاحية والمزيد من التعاون بين القوى السياسية في البرلمان مع الحكومة ومع الرئاسات لمصلحة إنجاز برنامج وطني شامل للإصلاح، مشدداً على ضرورة المزيد من الحريات الديمقراطية «لشعب يستحق الحريات». ووجد تأييده لمطالب المتظاهرين وتقييمه لدعماً من قبل المرجعية الدينية، داعياً الحكومة إلى عدم الاكتفاء بإجراءات آتية وفاقية أو تشقيفة، وطالب السلطة القضائية بإجراء الإصلاحات اللازمة في هيكل القضاء، بموجب الدستور. وجاءت هذه التصريحات فيما يبدو على خلفية إلغاء العبدي مناصب نواب رئيس الجمهورية التي كان يشغلها السياسيون نوري المالكي، وأباد علوي، وأسامه النجيفي. كما أقرت حزمة إصلاحات العبدي تحويل مخصصات مكاتب نواب الرئيس الملغية إلى خزانة الدولة. من جهته أكد العبدي، وفق ما نشره مكتبه، عقب خطاب معصوم، أن «الإصلاحات التي صوت عليها مجلس الوزراء ومجلس النواب دستورية وقانونية ولن أترجع عنها»، مضيفاً: «لا عودة عن الإصلاحات، وأن النظام السياسي كان في حاجة إلى ضغط شعبي لتحسين أدائه والتعجيل بعملية الإصلاحات». وقال العبدي إن أولى خطوات الإصلاح الاستراتيجية تمثلت بالتشريع في الوزارات، وهي ضربة بالميمع لنظام المحاصصة، بين الكتل السياسية ذات الصبغة الطائفية. وبين العبدي قائلاً: «انني لن أتنازل عن مصلحة أبناء بلدي قيد انملة»، مضيفاً: «أنا متجهون بالاتجاه الصحيح لبناء الدولة». وحول جماعة «داعش» الإرهابية، قال العبدي، إن الصراع مع جماعة «داعش» وجودي، وأن المقاتلين يحتاجون لإنساد لانهم الأصل في المعركة.

هدنة في الزبداني ومجموعات العمل تهيئ الأرضية لمفاوضات «جنيف - 3»

مشاورات روسية - أميركية رفيعة المستوى حول الأزمة السورية



في دمشق برئاسة بشار الأسد لا تستطيع، من وجهة النظر الأميركية، أن تكون جزءاً من الائتلاف الذي يحارب تنظيم «داعش» الإرهابي. وفي السياق، كشفت مصادر اعلامية مضمون وثيقتين قدمهما المبعوث الأممي إلى سورية

حراك مكثف تشهده العاصمة الروسية موسكو بعد اطلاق الرئيس فلاديمير بوتين لمبادرته «المعجزة» لجمع سورية والسعودية وتركيا والأردن في جبهة واحدة لمكافحة الإرهاب وإيجاد حل سياسي للأزمة التي تعصف بالبلاد والمستمرة منذ خمس سنوات. وعلى ضوء هذا الحراك، أكدت وزارة الخارجية الروسية إجراء مشاورات روسية أميركية حول تسوية الأزمة السورية على مستوى المبعوثين. وأوضحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن نائب وزير الخارجية، مبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف، سيلتقي (اليوم) الجمعة المبعوث الأميركي الخاص لشؤون سورية مايكل راتني الذي يزور موسكو حالياً. وكان رئيس المكتب الصحافي لوزارة الخارجية الأميركية جون كيري أعلن في وقت سابق عن توجه راتني إلى موسكو لإجراء مشاورات، مشيراً أنه سيوزع كذلك خلال جولته الخارجية جنيف، وأكد أن بلاده تعتبر تسوية الوضع في سورية «إحد المجالات التي نستطيع فيها التعاون» مع روسيا. كما أكد كيري مجدداً أن الحكومة الحالية

الفريق الأممي بأسماء للمشاركة في مجموعات العمل لوضع أسس الحل، حيث تتوصل تلك المجموعات المشتركة إلى مسودة وثائق تعتبر أرضية مسهلة لمفاوضات «جنيف-3». وتضع الوثيقة الثمانية المفاوضات في إطار مسار تفاوضي متدرج، يبدأ بالملفات السهلة غير المختلف عليها، كاعتبار سورية دولة واحدة موحدة ذات ديمقراطية وذات سيادة، وصولاً إلى المسائل الصعبة وهيئة الحكم الانتقالية تأتي في الختام. كما أنها تمنح الهيئة الانتقالية صلاحيات تنفيذية من دون تحديدها ولاتحديد صلاحيات الرئيس في المرحلة الانتقالية، كما تمنحها حق تشكيل مجلس عسكري مشترك، والتحصير للانتخابات الرئاسية المقبلة على أساس دستور جديد. ولا تتضمن الوثيقة الأممية مواعيد زمنية للمرحلة الانتقالية المترجحة. وتتمحور الوثيقة الأولى حول آلية تشكيل المجموعات، والمعاهدات الملقاة على عاتقها، في حين تشرح الوثيقة الثانية آلية أو رؤية المبادأة الأممية، والتي تحدد فترة 90 يوماً لعمل مجموعات العمل، التي بدأت عملياً في 17 آب الجاري. وتطلب الوثيقة من الاطراف السورية تزويد (النتمة ص14)

الجعفري يوضح الوقائع ويثبت الحقائق

السورية هو جزء صغير فقط من صورة الوضع الإنساني في سورية؛ فلا يمكن التعامل مع هذا الوضع المؤلم بمعزل عن خلفيات التدخل السياسي والعسكري والاقتصادي الخارجي في المشهد السوري، لأن هذا التدخل الخارجي كان السبب في بروز وتغذية وانتشار واستمرار ظاهرة الإرهاب في سورية والمنطقة، وهو السبب في إعاقة التقدم على المسار السياسي؛ بالتالي فإن هذا التدخل هو السبب الرئيسي في نشوء واستمرار الأزمة الإنسانية التي تعيشها بعض المناطق في سورية، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن تحسين الوضع الإنساني في شكل ملموس وحقيقي ومستدام من دون وقف هذا التدخل الفظ في شؤوننا الداخلية، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتصفية تجلياته المتمثلة بدعم الإرهاب وإعاقة تقدم المسار السياسي وفرض إجراءات قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري؛ فمن البديهي أن المعاناة الإنسانية لا يمكن لها أن تنتهي تماماً بمجرد تقديم بعض المساعدات الإنسانية في هذه المنطقة أو تلك، على رغم إدراكنا التام لضرورة تقديم هذه المساعدات وأهميتها دورها في تخفيف معاناة مواطنينا في المناطق المتأثرة. وقد أثبتت تطورات الأحداث صحة طرحنا هذا؛ فعلى رغم كل الجهود الإنسانية المبذولة لم يتم تخليص السوريين المحتاجين من معاناتهم بعد، ولم يتم السماح للاجئين والنازحين السوريين المهجرين بفعل الإرهاب بالعودة إلى بيوتهم وأعمالهم وحياتهم المعتادة، ولم يتم توفير الأمن والطمأنينة لهم ولأطفالهم؛ إلا في المناطق التي أعاد الجيش السوري لها الأمن والأمان بعد دحر الإرهابيين منها وتلك الأماكن التي تمت فيها مصالحتات وطنية محلية، وقد أثبتت هذه المصالحات من جديد أن السوريين قادرين على الجلوس مع بعضهم البعض وحل مشاكلهم بأنفسهم إذا ما توقف التدخل الخارجي في شؤونهم، وإذا تم إلزام حكومات الدول الراعية للإرهاب بوقف سياساتهم الدموية تلك.

السيد الرئيس، لا يمكن للبعض، بما في ذلك دول أعضاء في هذا المجلس الموقر، أن يستمر في الاختباء وراء ما يسميه «المعارضة المسلحة المعتدلة» لتبرير استخدامه للإرهابيين والمتطرفين كأداة لتنفيذ أجداته السياسية في سورية وفي دول أخرى، خصوصاً أن الممارسات الإرهابية لهذه «المعارضة المعتدلة» قد افتضح أمرها للقاصي والداني، فما يسمى «جيش الإسلام» الإرهابي المرتبط بالسعودية وهذا العاصمة دمشق بمئات القذائف العشوائية - وهذا تحدث عنه السيد أوبراين مشكوراً - وما يسمى «جيش الفتح» المرتبط بتركيا وقطر ومطر، بدوره، مدينة حلب وقرى إدلب بمئات القذائف العشوائية، هذا في حين يعيش ما يسمى «لواء اليرموك» المرتبط بالأردن و«إسرائيل» فساداً وتخريباً في جنوب سورية. والسؤال هنا: (النتمة ص14)

أكد الدكتور بشار الجعفري مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة استعداد الحكومة السورية للاستمرار في التعاون مع الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع مواطنيها المتضررين من الأزمة أينما كانوا دونما تمييز. وشدد الجعفري في كلمة له خلال جلسة عقدها مجلس الأمن الدولي اليوم وخصصت لمناقشة تقرير الأمين العام الدوري حول تنفيذ قرارات المجلس 2193 و2165 و2191 على أن إدخال المساعدات يجب أن يتم وفق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وفي مقدمها احترام السيادة السورية. «البناء» تنشر هنا النص الكامل للبيان وذلك نظراً لأهميته: بداية أود أن أعتنم هذه الجلسة لأعبر عن ترحيب حكومة بلادتي بتعيين السيد ستيفن أوبراين، وكيلاً للأمين العام للشؤون الإنسانية، وأتمنى له النجاح في تنفيذ المهام الجسيمة الموكلة إليه، خصوصاً أننا نعيش في زمن تعصف به موجة عارمة من الفوضى والتطرف والإرهاب... إرهابٌ تسبب في جرائم غير مسبوقة بحق شعبنا وسأهم في خلق أزمات إنسانية في العديد من الدول... إرهابٌ تغذى على سوء تقدير في الحسابات السياسية لدى بعض الحكومات فكانت الضحية شعبنا نحن... إرهاب يدمر الحضارة والتراث الثقافي كما حصل في مدينة نمرد الأشرورية في العراق وفي مدينة تدمر التاريخية في سورية، حيث طاولت يد الإرهاب معبد «بعث شميين» التاريخي وأحد أبرز علماء الآثار في العالم، وهو السوري خالد الأسعد. وأود أن أشير هنا إلى أننا نعتبر بأن زيارة السيد أوبراين إلى سورية ولقائه مع المسؤولين السوريين، وزيارته إلى حمص، إنما تشكل فاتحة طيبة لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح بغية تعزيز التعاون الشفاف مع الأمم المتحدة في المجال الإنساني، خصوصاً أننا نشعر بالارتياح للأفكار التي طرحها السيد أوبراين حول الارتقاء بأجواء التعاون بين الحكومة السورية ومكتب الأوتشا. ونحن نتطلع إلى استمرار التواصل مع للبناء على نتائج زيارته إلى دمشق لما فيه خير السوريين. وأكرر هنا التأكيد على استعداد الحكومة السورية على الاستمرار في التعاون مع الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع مواطنيها المتضررين من الأزمة أينما كانوا دونما تمييز، وذلك وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ التي أرساها قرار الجمعية العامة رقم 182/46، وفي مقدمها احترام السيادة السورية ووحدة أراضيها، وانطلاقاً من الالتزامات الناجمة عن خطط الاستجابة الموقعة مع الحكومة السورية. السيد الرئيس، إن هذا التعاون والالتزام من قبل الحكومة



ودمرا بداية وأعطي آلية عسكرية أخرى فيما لاذ بقية الجيش السعودي مع ألياته بالفوار. ولفت المصدر إلى أن وحدات الجيش واللجان الشعبية استولت على بداية سعودية في منطقة الخوية وهي تعد رابع دبابة يغنمها الجيش في منطقة الخوية بجيزان. وأضاف المصدر أن قوة الإسناد الصاروخي في الجيش واللجان الشعبية قصفت بخمسة صواريخ مركز التدريب بنجران وثلاثة صواريخ أخرى على رقبه نهوقه. (النتمة ص14)

القوات اليمنية تصد هجوماً سعودياً على موقع دار النصر بجيزان «هيومن رايتس»: الرياض تستخدم صواريخ عنقودية

أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبدالمهيان، إن حل الأزمة اليمنية رهن بالنهج السياسي والحوار اليمني - اليمني واتباع الأطراف الإقليمية كافة أسلوب الحوار لحل الخلافات. وفي اتصال هاتفي بين مساعد وزير الخارجية الإيرانية ومبعوث الأمم المتحدة لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، تباحث الجانبان حول آخر التطورات الجارية على الساحة اليمنية. وأشار إسماعيل ولد الشيخ أحمد إلى مساعي الأمم المتحدة للتوصل إلى إطار مشترك لانطلاق الحوار السياسي بين مختلف القوى اليمنية وقال: «رغم الصعوبات إلا أن الحوار السياسي تتم متابعته في اجواء ايجابية وأن كافة القوى تؤكد الحل عبر الطرق السياسية، من دون شك أن اللجوء إلى الحلول السياسية والتخلي عن الحرب سيختران هذه الجهود وسيساعدان على احلال السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة. وأشار عبدالمهيان إلى أخطار اتساع نطاق الإرهاب في ظل الحرب على اليمن موجهة دعوة لإسماعيل ولد الشيخ أحمد لزيارة طهران لإجراء المزيد من المشاورات. إلى ذلك، أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أن السعودية استخدمت في عدوانها على اليمن أسلحة عنقودية أسفرت عن سقوط مدنيين في عدة مناطق، وفي دعوة متأخرة طالبت المنظمة بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق في انتهاك قانون الحرب.

ووجه في بيان للمنظمة: أن السعودية استخدمت صواريخ محملة بنشأثر عنقودية فيما لا يقل عن سبع هجمات على محافظة حجة شمال البلاد، أسفرت عن سقوط العديد من المدنيين. وشدد البيان على ضرورة وقف استخدام النشأثر العنقودية فوراً، وأشار البيان لاحتمالية أن تكون الهجمات شنت بطريقة عشوائية لأن العديد منها استهدف مناطق مدنية. وطالبت المنظمة مجلس حقوق الإنسان الدولي بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في هذه الانتهاكات الخطيرة والتي انتهكت قانون الحرب. يذكر أن «هيومن رايتس» كانت قد أكدت قبل اشهر ان